

## في الحاجة إلى النقد المقاصدي ومجاوزة الحجب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين،

يحتاج الباحث المتخصص دوماً إلى استكشاف مساحة جديدة في المجال المعرفي تستحق البحث والدراسة، وكلما أمضى الباحث ردها من الزمن في عملية الحفر والبحث، كلما استجدت لديه قضايا وإشكالات جديدة، غير أننا في هذا العدد والذي قبله، سعينا إلى الحفر في مساحة جديدة، وهي البحث "عن" المقاصد، وليس البحث "في" المقاصد.

حاولنا في العدد السابق التوقف عند بعض الإشكالات العلمية للدرس المقاصدي، ولا ندعي أننا أحطنا الموضوع بحثاً ودراسة، إذ يحتاج ذلك إلى خلق تراكم في الزمن والموضوع؛ بحيث يتم إنشاء نقاش معرفي على مديات مختلفة في نفس الإشكال الكبير لكن من مقاربات مختلفة، ومن هنا فإن هذا العدد يستهدف نفس الإشكالية، غير أننا حافظنا على البوصلة وغيرنا الموقع، فبدل أن نتوجه بالبحث صوب النظرية المقاصدية، ارتأينا أن نجعل الأمر أكثر تخصيصاً للمشاريع والأعلام. إذ تتعدد توجهات البحث في المقاصد لكن تقل الدراسات عن المقاصد، فالضرب الأول يعمل على التنظير والتنزيل والتطبيق، أما الضرب الثاني فيشتغل على التحليل والنقد والتقويم. لذلك فإن هذا العدد والذي سبقه يحتاج إلى من يتحدث عن المقاصد ولو من مجال معرفي مختلف، إذ إن الخروج عن الذات فرصة لإبصارها واكتشافها.

ولعل في هذا السياق يندرج عمل الدكتور طه عبد الرحمن، الذي نشرنا في هذا العدد الجزء الثاني من مراجعة كتابه النفيس "التأسيس الائتماني لعلم المقاصد"، إذ حاول طه عبد الرحمن أن يقرأ المشروع المقاصدي المعاصر من زاوية الفيلسوف الذي يبحث في المقاصد وينظر فيها، علماً أن الدكتور

طه تشابك مع التراث في مناسبات مختلفة، لعل أشهرها كتابه "تجديد المنهج في تقويم التراث"، حيث أفرد مبحثاً عن الشاطبي متجهاً له بالنقد، وقتنا من جهتنا من وقت قريب بالتشابك مع نظرية طه عبد الرحمن في الباب في كتابنا "الأخلاق والمقاصد"، في محاولة أولية لتبيين مجموعة من الإشكالات المعرفية التي تنشأ خارج النسق الأصولي المقاصدي، والعمل على بحثها من داخل النسق نفسه. لذلك، وفي خضم البحث العلمي نحتاج لمن يرينا البوصلة، ويضع الصوى على الطريق، كي نصل بأمان وسلام إلى الوجهة المنشودة. أما غياب الوجهة من الفكر فضلاً عن ضبايتها فيجعل الباحث يخطب خطب الناقه العشواء في الليلة الظلماء.

أستحضر في هذا السياق التجربة الشاطبية في القرن الثامن الهجري، إننا إذا وضعنا محاولة أبي إسحاق في سياقها التاريخي والعلمي سنجدها ملهمة منهجياً، حيث قام بهذه الوقفة النقدية لعلم الأصول، مستحضراً أزمت العلم وأهم منعطفاته التاريخية، ليكشف عن أطروحته نظرياً، ويعمل على إلباس الأصول لبوس المقاصد في كل مفاصل الكتاب عملياً، لقد كانت بحق محاولة جريئة وغير معهودة، غير أنها حافظت بذكاء على التقليد الذي راكمه العلم عبر قرون، محققة التجديد من داخل المرجعية العلمية نفسها. ومن هنا فإننا نحاول استلهام مثل هذه اللحظات التجديدية في تاريخنا المعرفي.

ليس من السهل القيام بذلك، لأنه يحتاج إلى معرفة جريئة، إذ الجرأة لوحدها تخلق الإشكالات الموهومة التي قد تجعل الباحث يجاهد في غير معركة، والمعرفة المحتشمة لا تستطيع أن تخالف السائد خشية النقد والإنكار.

ومن هنا فإن توجهنا النقدي خلال هذين العديدين المتتابعين يهدف إلى تكريس نهج النقد البناء من داخل النسق المعرفي ومن خارجه أيضاً، بحيث نفعل عملية النقد وفق معرفة وإن كان فيها شيء من الجرأة المسؤولة، إنه نقد يحاول بناء منهجية مقاصدية تتهل من المصدر الأسمى وهو القرآن الكريم، فننظر بعين إلى الكتاب المسطور، وبعين أخرى إلى الكتاب المنظور، فنجمع بين النظر في الكتاب والنظر في الأنفس والآفاق، مؤسسين بذلك منظورا مقاصديا عمرانياً؛ إذ المقاصد لا تنفصل عن العمران في ثقافتنا ومنظومتنا القيمية.

لذلك نحتاج إلى منظور مقاصدي متجاوز، بحيث يكون في مقدورنا أن نميز فيه بين التاريخ والحاضر، وبين العناصر الثابتة والمتغيرة، الخاصة والعامة، والنظرية والتنزيلية، وليس من اليسير الاتسام

بالوعي التاريخي، الذي يجعل الباحث يستحضر العلم في صيرورته التاريخية، لكن أيضا يعرف الإشكالات التي تنتمي إلى التاريخ حصرا، ولا تتجاوزه إلى الحاضر، ومن هنا مشروعية القول بالنقد المقاصدي. وأحسب أن مبتدأ النقد يتأسس على بيان ما ينتمي إلى علم المقاصد، حقيقة وماهية، وبين ما ينتمي إلى تاريخ المقاصد من قضايا ومسائل تجاوزهها العلم والسياق.

وأحسب أننا راكنا ما يكفي من التأليف والكتابات العلمية لتحدث عن الأفكار التاريخية في المقاصد، والتي تقل الحاجة إليها اليوم. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، نحاول أن نجعل من المقاصد معرفة تتشابه مع الواقع العلمي والإنساني بمختلف أبعاده، ولتحقيق هذا التشابه كان من الضروري أن ندعو إلى وقفة نقدية منهجية لا تتغيا الهدم، وإنما البناء والتقدم نحو الأمام، فنحاول بذلك تحقيق أسبقية الجويني وموسوعية ابن رشد وقرآنية ابن السلام وتدقيق القراني ومنهجية الشاطبي ونوازلية الونشريسي وعمران ابن خلدون، مستحضرين بذلك الوحي المتلوه، والفتوة الإنسان أو روح الله في الإنسان والكون، إذ كان من عادة المتقدمين أن يستحضروا الطبائع في التنظير المقاصدي. أو لم يقل قديما الغزالي: "ولكن من أسرار حكمة الشريعة أن كل ما يطلب الطبع فيه الطرف الأقصى وكان فيه فساد جاء الشرع بالمبالغة في المنع منه على وجه يومئ عند الجاهل إلى أن المطلوب مضادة ما يقتضيه الطبع بغاية الإمكان، والعالم يدرك أن المقصود الوسط، لأن الطبع إذا طلب غاية الشبع فالشرع ينبغي أن يمدح غاية الجوع حتى يكون الطبع باعثاً والشرع مانعاً فيتقاومان ويحصل الاعتدال". [إحياء علوم الدين، الغزالي]

في هذا السياق، قد يتساءل كثير من الباحثين اليوم هل حققنا ما يكفي من التراكم للحديث عن النقد؟ وهو سؤال مشروع بالمناسبة، لكننا حين نطالع العمل الموسوعي للمرحوم محمد كمال الدين إمام يتأكد عندنا حجم التراكم الذي حققه الدرس المقاصدي في مدة قصيرة نسبيا بفضل جهود معتبرة لعدد من الأعلام والمراكز الذين وجهوا البحث الجامعي والأكاديمي نحو المقاصد، إضافة إلى تأسيس وحدات ماجستير ومراكز دكتوراه مع التشجيع على القيام بالندوات والمؤتمرات والدورات العلمية في المقاصد، وهي كلها محطات مهمة لتشكيل شبكة من الباحثين، ولا أخفي استفادتي الشخصية من هذه المحطات العلمية التي جعلتني أتعرف عن قرب على كثير من الأعلام والباحثين في المقاصد، وتداول مجموعة من القضايا العلمية في المجال، فهذا التقليد العلمي كان يؤدي مقاصده بامتياز لكنه هو الآخر بحاجة ماسة إلى ترشيد البوصلة.

وعليه، فإننا لا ننكر في هذا الصدد أهمية كل مجهود علمي سريع من وتيرة البحث المقاصدي، غير أن عملية التسريع هذه لا تخلو من عيوب؛ حيث نلاحظ أن عددا من البحوث هي مكررة لغياب التنسيق البحثي، إضافة لغياب البحث الإشكالي على الدراسات وتكريس المنهج الوصفي الذي يروم استخراج مباحث مقاصدية من علم أو كتاب دون تحديد الإشكالية الموجهة للبحث، علما أن كثيرا من هذه المباحث العلمية لا ترقى إلى مستوى النظرية بالمفهوم العلمي.

إن هذا الضرب من البحوث على أهميته في جمع المادة العلمية، وإعطائنا فكرة عن تطور الفكرة المقاصدية في مجال ما، أو عند علم من الأعلام لهو أمر مهم وإن طغى عليه البعد الفقهي والأصولي، الأمر الذي أدى إلى غلبة البعد التشريعي على الدرس المقاصدي. وهذا ما يجعلنا ننتقل إلى إحدى أزمت البحث المقاصدي اليوم، وهو عدم تحقيق التوسع المرجعي نظرا لعدم استثمار كتب التفسير والتصوف والنوازل والتاريخ والاجتماع قديما في رصد القواعد المقاصدية في مختلف المجالات الفقهية والتشريعية والدينية والتاريخية والأنثروبولوجية، إذ المقاصد في النص تهدف إلى تحقيق العمران في الإنسان والآفاق.

ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن ضرورة تطوير منهج مقاصدي في مجالات أخرى كالعقيدة مثلا، التي قد يسقط بعض المتخصصين فيها في تكريس وعي تاريخي منفصل عن السياق، أي دون أن يكون هذا الوعي مرتبطا بالحاضر أو المستقبل، ومن هنا غدا بعض الباحثين في الحقل العقدي يكرسون نفس الإشكالات التاريخية اليوم، وإن لم توجد مناطاتها العلمية في الواقع، وعموما فإن المجال العقدي يحتاج إلى تجديد مقاصدي معاصر.

إن توسيع البحث المرجعي بالاطلاع على كتابات مختلفة من شأنه أن يخلق تنوعا ملحوظا في البحث المقاصدي، بحيث يتجلى نفعه في مجال العقائد والعبادات والتشريع والتصوف والاجتماع والعمران وكل ما له علاقة بالعمران الإنساني. إذ ربما اقتصرنا على الحدود التخصصية يجب عنا كثيرا من الإلماعات التي نجدها في كتابات غيرهم، هنا أستحضر مقولة الإمام الغزالي: "الغرض في الغوص والتحقيق والتعمق في أسرار المعاني إلى أقصى الغايات، التوقي من ازدراء المحققين وقدر الغواصين" [فضائح الباطنية، ص ٧]، وهو، وإن قال هذا الكلام في سياق آخر، إلا أن هذا التحقيق والتعمق في مجالات مختلفة من شأنه أن يبلغنا إلى أقصى الغايات وأسنى المقاصد.

ولعل أهم المجالات التي لم تأخذ القسط الأكبر من البحث على أهميته ومركزيته، إضافة إلى مجال العقائد والإيمان، مجال "مقاصد القرآن الكريم"، وقد أفردنا له العدد الثاني من هذه المجلة، وهو يحتاج إلى معرفة تتجاوز المنظور الفقهي والتشريعي إلى منظورات أوسع، ومقاربات أشمل، تعمل على استحضار المنهاج القرآني في المنهجية المعرفية والمقاصدية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من مدخل تفسيري بياني أو تأويلي دون الوقوع في الإسقاط أو التنزيل المتعسف.

وأحسب أن تكثيف الاهتمام بالقرآن الكريم باعتباره المصدر الأول للتفكير والتشريع والمعرفة من شأنه أن يحقق الصلاحية الزمانية والمكانية بل وحتى الإنسانية، والصلاحية هنا تتحقق بمدى تحقق الإنسان بمقتضى الصلاح القرآني، وكما قال الإمام الحرالي في "العروة": "اعلم أن القرآن منزل عند انتهاء الخلق وكمال الأمر بدءاً، فكان المتخلق به جامعاً لانتهاه كل خلق وكمال كل أمر، فلذلك هو، - صلى الله عليه وسلم -، قثم الكون، وهو الجامع الكامل، ولذلك كان خاتماً، وكان كتابه ختماً... فاستوى صلاح هذه الجوامع الثلاث، التي قد خلت في الأولين بداياتها، وتمت عنده غاياتها... وهي صلاح الدين والدنيا والمعاد الذي جمعها في قوله، - صلى الله عليه وسلم -: "اللهم أصلح لي ديني، الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخري التي إليها معادي". [تراث أبي الحسن الحرالي] فالإمام الحرالي من المفسرين الذين لم نشتغل عليه منهجياً بشكل كاف وواف يناسب المكانة التأسيسية للرجل، وهو الذي أبصر مقامات القرآن في حروفه، فضلاً عن غيره من الأعلام الذي مارسوا المنهج المقاصدي عملياً وإن لم يصرحوا به نظرياً.

إن انشغالنا بأدبيات محددة دون غيرها حجب عنا إشراقات مقاصدية ومباحث تنظيرية وقضايا معرفية حالية ومالية؛ فمثلاً المشتغل بمقاصد التفسير قليلاً ما يتجه إلى كتابات الحرالي والبقاعي مثلاً علماً أنها كتابات تأسيسية في الفن، ولا ينبغي تجاوزها بحال. ولو قارنا حجم الدراسات المنجزة حول "التحرير والتنوير" لابن عاشور مثلاً بالدراسات المنجزة حول الحرالي أو البقاعي لتجلى لدينا الفرق الشاسع، وما ذلك إلا لأن ابن عاشور أعلن عن توجهه المقاصدي وألف في المقاصد كتابه الموسوم بـ "مقاصد الشريعة الإسلامية"، بينما البقية لم يفعلوا!

لذلك يغلب على التوجه البحثي التركيز على الأدبيات التي تتسم بالأهداف الواضحة والمضامين المباشرة التي يدل عليها عنوانها لسهولة استخراج المادة المقاصدية، ونبتعد عن الأدبيات التي لا تصرح

بذلك لأسباب إما مفهومية، حيث لم يكن مفهوم المقاصد متداولاً، أو لأسباب تاريخية حيث ألفت الكتابات في زمن مبكر، أو لأسباب تخصصية نظراً لعدم اندراج الكتب في تخصص الأصول والفقه والمقاصد أو غيرها من الأسباب

ومؤخراً كلفت بكتابة تعقيب على ورقة في مجال مقاصد العقيدة، وعند البحث وجدت مادة مهمة في الكتابات ذات النهج السلوكي والأخلاقي، حيث يزخر كتاب مثل "إحياء علوم الدين" بنظرات مقاصدية في غاية الأهمية لكثير من مرتكزات العقيدة الإسلامية، بل وجدت موسوعة مثل كليات رسائل النور لبدیع الزمان النورسي مليئة بالإشراقات والإضاءات الجديدة التي لم نعهدها في الدرس الكلامي الكلاسيكي.

فتساءلت حينها لماذا نحرم البحث العلمي من إشراقات وإضاءات مجرد أنها ذكرت خارج حدود التخصص، وما أحوجنا اليوم أن نعيد النظر في الحدود الإستمائية لتخصصاتنا العلمية ونبين المظان الحقيقية وإن تفرقت ووجدت خارج الحدود الموهومة، ورب معرفة وجدت خارج فضاءها. فإلى متى سنظل أسرى أدبيات محدودة، ومباحث معدودة، ولا نحاول أن نوسع منظورنا المقاصدي ارتباطاً بالمنهجية المقاصدية القرآنية التي يمتح منها كل ناظر مقاصدي، ونظراً في المعرفة العلمية التي خلفها علماء الإسلام في مجالات مختلفة، بعضها معلوم الصنف وغالبا غير معلوم.

إن العمل النوعي الذي قام به الدكتور جاسر عودة في كتابه "المنهجية المقاصدية" يحتاج إلى تقييم أفقي وعمودي، بحيث نعمل على توسيع المنظور المقاصدي ليتجاوز التشريع إلى غيره من المجالات، كما نعمل على توسيع الحقل التخصصي للمقاصدي ليتكامل مع غيره من التخصصات.

وعليه، فإني أعتقد أننا بحاجة إلى أن نعرف أنفسنا ونوسع مداركنا، وتوسيع المدارك يكون بالنظر القرآني وتوسيع المنظور القرآني، بالخروج من ذات التخصص إلى ذوات متعددة ترى المقاصد بنور القرآن الفسيح، وتذكرها منطوقاً ومفهوماً، ظاهراً وباطناً.

ما سبق وتحديثنا عنه يندرج ضمن الإشكالات التصورية والمنهجية، غير أنه ينبغي ألا نغفل ضرباً آخر من المشاكل التي لا تقل أهمية عن الأولى، منها المشكلات التقنية والتنسيقية، فهناك عشرات المخطوطات المهمة التي تحقق سنوياً ولم يتم استخراج المادة المقاصدية، إضافة إلى عدم تشبيك الجهود بين الباحثين لتفادي المواضيع المكررة، فضلاً عن عدم التنسيق بين الباحثين من مختلف البلدان،

والكتابة بمختلف الألسنة واللغات، إذ يغلب على البحث المقاصدي البحث العربي فالإنجليزي، غير أن الواقع يشهد أن الباحثين في المقاصد ينتمون إلى القارات الخمس ويكتبون بلغاتهم المحلية؛ فإلى أي حد استطعنا إقامة حوار مقاصدي مع كل الجنسيات، وهل نعرف حقا ما يدور في المقاصد باللغات الحية، في هذا السياق فاجأني مرة أحد الأساتذة بترجمة مقالي حول الضروريات إلى اللغة السريلانكية لأتفاجأ لاحقا أنهم يقومون بترجمة لعدد من المقالات المهمة في الباب، هنا تفاجأت أنهم يعرفوننا ويقرؤون لنا، لكن ماذا عنا: نحن هل عرفنا كيف نظروا ونظروا للمقاصد؟ ما هي الإضافات المنهجية التي قدموها؟ وما هي القضايا التي يركزون عليها؟ وما هو منظورهم ورؤيتهم للمقاصد؟ هنا ربما سنحتاج إلى الباحثين الوستاء الذي بإمكانهم خلق جسور تواصل بين الباحثين من مختلف اللغات.

لقد كان الحرص على التعدد اللغوي أحد مقاصد المجلة، ولكم كان الدكتور جاسر عودة في العدد الأول يلح على ضرورة الانفتاح على المقاصد بكل اللغات، فهو قصد تأسيسي للمجلة، وما زلنا نصبو إلى تحقيقه حيث نطمح إلى عدد تنشر فيه الهندية والمالوية والروسية والسريلانكية جنبا إلى جنب مع العربية والإنجليزية والفرنسية. هدفنا أن نجتمع في المجلة ونفكر بعقول شتى ونتحدث بألسن عدة ممتثلين للمنظور الآياتي للاختلاف مصداقا لقوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَاللُّوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ (٢٢)"، إن قصدنا هو التحقق بالمنظور الآياتي للاختلاف، لكن أيضا نقصد إلى خلق حوار حقيقي وليس متخيلا، حوار أساسه التأسيس والبناء لمنهجية مقاصدية متجددة ومنفتحة على كل السياقات الإنسانية والأنساق المعرفية.

لقد انطلقنا في هذا العدد والذي قبله من ضرورة القيام بوقفة علمية من قبل مجموعة من المتخصصين في المجال، إذ لا يمكننا المضي قدما دون تقييم التراكم العلمي، الكبير كليا ونوعيا، كما يشهد على ذلك العمل الإحصائي الوصفي الذي قام به المرحوم الدكتور محمد كمال الدين إمام "الدليل الإرشادي إلى مقاصد الشريعة الإسلامية" على مدار سنوات والذي تمخض عنه تسع مجلدات ضخام، ويعتبر هذا الدليل من أهم الوثائق المكتبية الشاملة والموثقة لما كتب في مجال المقاصد.

كما ظهرت بالعالم الإسلامي والغربي مجموعة من المراكز والمؤسسات البحثية التي تخصصت في "المقاصد"، وقدمت لنا إنتاجات متعددة كما وكيفا في "المقاصد" منها معرفة، عبر آليات متعددة؛ سواء الكتب البحثية، أو الندوات الوطنية والمؤتمرات الدولية، أو الدورات التكوينية، فضلا عن الأعمال

المنشورة لهذه الفعاليات العلمية، ومن هذه المراكز المتخصصة: مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، وهو يعتبر أول مركز متخصص من حيث الإنتاج المقاصدي، ثم معهد المقاصد بواشنطن، ومركز المقاصد للدراسات والبحوث بالرباط.

كما يمكن أن نلحق بهذه المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة المشاريع المقاصدية في مؤسسات بحثية عامة، نحو "مشروع المقاصد" بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمشروع المقاصدي بمجلة المسلم المعاصر، والمشروع المقاصدي بمركز الشهود الحضاري للدراسات الشرعية والمستقبلية.

لذلك يأتي هذا العدد ليسلط الضوء على هذه المراكز والمؤسسات البحثية، ويبحث في إنتاجها المقاصدية، ويقارن بين منهجياتها وفق منهج يقوم على الوصف والمقارنة والنقد البناء والتطوير الفعال. وكان أملنا أن يغطي العدد مجموعة من المراكز والمشاريع والأعلام، غير أننا لم نتمكن من ذلك، ولربما نستكملها في أعداد لاحقة، بحول الله وقوته، غير أننا توصلنا بمجموعة من الأعمال البحثية التي حكمت وروجعت؛

منها مقال الدكتور الحسان شهيد المعنون: المشروع المقاصدي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي: قراءة وتقييم، حيث رصدت الورقة الحضور المقاصدي في أعمال المعهد في محاولة استقرائية جديرة بالتنويه.

هذا بخصوص تقييم المعاهد والمراكز، أما تقييم الأعلام فترين العدد بمقالة علمية للدكتور يوسف عطية: سؤال التجديد في الدرس المقاصدي المعاصر: دراسة في نماذج ومنهج، حيث توقف بالوصف والنقد عند كل من جمال الدين عطية، وطه جابر العلواني، وطه عبد الرحمن، وعبد المجيد النجار. إضافة إلى عمل الدكتورة نورة بوحناش الموسومة ب: الانصهار العضوي الثلاثي الأبعاد: الميثاق، الفطرة والمقاصد، نحو المشروعية الراهنة لعلم الفقه، وقد حاولت الأستاذة الاشتباك مع مجموعة من الآراء "في" المقاصد، مع تقديم محاولة نقدية بناءة جديرة بالقراءة والاطلاع

وكما عهدنا، احتوى العدد الخامس على مقالات باللغة الإنجليزية أبرزها مقال الدكتور حليم راني من أستراليا عنوانها "المواثيق في القرآن: تدبر في العناصر السبعة للمنهجية المقاصدية"، أين حاولت المقالة تطبيق المنهجية المقاصدية كما طرحها وسطرها الدكتور جاسر عودة لأجل تحليل المفاهيم والمقاصد والقيم والأوامر والسنن والفئات والحجج المتعلقة بالعهد في القرآن الكريم تسلط المقالة الضوء على مركزية



وأهمية الموثيق والعهود في القرآن الكريم وتؤكد على ضرورة دمج دراسة الموثيق والعهود في القرآن والسنة ضمن مناهج الدراسات الإسلامية. كما تضمن العدد بحثاً آخر بالإنجليزية عنوانه "تحليل نقدي لمؤشرات الرفاهية القائمة على المقاصد" من إعداد محمد وحيودي وآخرون. ويهدف هذا البحث إلى قياس مساحة الرفاهية والتي تجد لها مكاناً في السلم المقاصدي في باب "التحسينات"، في محاولة قياسية للرفاهية من منظور مقاصدي جدير بالتأمل.

كما يضم هذا العدد الجزء الثاني من القراءة العلمية التي قام بها مشكوراً الدكتور إسماعيل الحسيني لكتاب "التأسيس الائتماني لعلم المقاصد"، للدكتور طه عبد الرحمن، وقد نشرنا الجزء الأول من المراجعة في العدد الثالث. ويحتوي العدد كذلك على ترجمة نفيسة لمقال الدكتور محمد هاشم كمال في موضوع: مقاصد الشريعة والاجتهاد: أداتان للتجديد الحضاري، وقام بترجمتها كل من الدكتور محمد الريحوش، وهو أستاذ وباحث في الدراسات الفقهية والتشريعية، إضافة إلى إسهاماته القيمة في الترجمة، وترجم المقالة بمعية الدكتور مولود محادي نائب رئيس التحرير وباحث في الدراسات الحضارية والمقاصدية والترجمة في الدراسات الإسلامية.

لا يسعني في الختام إلا أن أشكر فريق التحرير وعلى رأسهم الدكتور مولود محادي على تفانيه وعمله المتقن واللامشروط، والدكتور زيد الذي لا يتردد في تنظيم العمل وتيسير كل السبل الممكنة لإنجاحه وإتمامه على أحسن وجه، إضافة إلى بقية فريق التحرير الدكتور ياسر طرشاني والدكتور أولياء رحمت والدكتور شكران والدكتور آدي الرحمان. ولا أنسى شكر كافة الأساتذة الذين حكموا وراجعوا ودققوا المقالات لتكون في المستوى الأليق بالقارئ.

إن هذا العدد مجرد لبنة نهدف من ورائها إلى بناء أسس متينة لمقاصد العمران الإنساني من منظور القرآن، ونستلهم من حكمة علمائنا في مختلف مجالات الثقافة الإسلامية، محاولين استكشاف ثغرات العلم الخفية والمرئية، كي نعمل على تجاوزها بعلم ومعرفة وفق مقارنة بنائية مزودجة.

لقد قمنا برمي حجرة في بركة راكدة لتأمل كيف تكون الحركة، فالحركة والاجتهاد صنوان لا يفتقان، ومنطق الحركة هو أساس كل إبداع في تاريخ الإنسانية. لذلك اخترنا أن نكون في مقام الحركة لا السكون، حركة منطلقة نحو الأعلى قبلتها السماء ووجهتها الإنسان. وعلى الله قصد السبيل.

جميلة تلوت

رئيس التحرير